

خطاب صاحب الجلالة في ختام أشغال المؤتمر الثالث لاتحاد البرلمانات الافريقية

الرباط — ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في نهاية صباح اليوم بالقصر الملكي بالرباط الجلسة الختامية للمؤتمر الثالث لاتحاد البرلمانات الافريقية.

وخلال هذه الجلسة القى صاحب الجلالة الخطاب التالي :

أيها السادة الرؤساء

اصحاب السعادة

حضرات السادة المندوبين

أريد بادىء ذي بدء ان اعبر لكم عن عميق سروري لكوني ارى امامي نخبة سياسية افريقية، هذه النخبة التي لم يتم اختيارها بواسطة الصدفة ولا بواسطة المباراة بل هي مرآة حقيقية تعكس عبقرية وإرادة الشعوب الممثلة هنا بواسطة هذه النخبة، ان هذه النخبة المختارة هي اذن نخبة الأهلية لأن صوت الشعب هو صوت الله.

لقد قدرت كثيراً الفقرات الواردة في خطاب رئيس مؤتمركم، واستخلصت منها فكرتين هامتين سأحاول شرحهما باقتضاب حتى نرى ما اذا كانت هاتان الفكرتان تصلحان كمنطلق لكل نوع من التشريع القضائي المستمر ذي طابع دولي عام وافريقي محض من شأنه ان يمكننا على مستوى علاقاتنا من جهة، وتعاوننا من جهة اخرى، ان نقدم لمنظمة الوحدة الإفريقية عناصر صالحة لبناء الحوار والتعايش.

ان الفكرة الأولى التي اثارها رئيس منظمتكم لها اتصال بالجانب التشريعي وجانب البحث، ومن الأكيد ان رجال القانون الأفارقة عندما يريدون الرجوع الى سابقة أو فقه قانوني يجدون انفسهم مضطرين للرجوع الى كتب القانون الدولي العام او القانون الدولي الخاص وهي الكتب التي درسناها في المؤسسات غير الافريقية، ومن هنا نطبق في مجالات مختلفة وفي ظل ظروف مختلفة وامام عادات مختلفة تشريعا من اصل لاتيني او انكلو ساكسوني، لكنه يبقى دائما تطبيقاً يحاول تقريباً الوصول الى الحق والبحث عن الحلول.

وانني اعتقد شخصيا انه يتعين احداث لجنة قانونية خاصة مكلفة بأن تقدم كل سنة لمنظمة الوحدة الافريقية مؤلفا حول قواعد التعايش الافريقي وطريقة تسوية مشاكلنا، علينا ان نحل مشاكلنا بأنفسنا في اطار امكانياتنا المادية وهي الامكانيات المادية الأقل كلفة والأقل عرضة للضياع، وتتجلى هذه الإمكانيات في الحوار والتشاور ولهذا فإنني اعتقد ان الأفارقة ليسوا في حاجة لتلقي الدروس من شعوب اخرى وقد سبق لهم ان اعطوا خلال القرون الماضية امثلة كثيرة في التسامح وفي الطريقة التي قبلوا بها الحوار وبالتالي قبلوا الحكم والأحكام التي ادى اليها هذا الحوار.

ولهذا فإننا نأمل كثيراً ان تنكب منظمتكم على دراسة مشكل القانون الدولي، هذا المشكل المتعلق بقواعد التعامل الإفريقية لأنه كما سبق ان قلتم بالإضافة الى مشاكلنا الداخلية وصعوبتها الإقليمية ومشاكل اخرى لسنا مسؤولين عنها والتي تعكس على افكارنا وخططنا ومشاريعنا وتحول دون مواجهتنا للمشاكل اليومية بل

قد تحولنا عن طريق تحقيق المنجزات وطريق العمل الجاد.

اما الفكرة الثانية التي اريد ان أثير اليها انتباهكم، فتتعلق بالتنوع والتباين، وبالفعل فإننا نلاحظ في افريقيا تنوعاً كبيراً على مستوى البلدان ونوع المناخ والعادات والحوار واللغات والتقاليد، ولكن مع الأسف فإن هذا التنوع يؤدي في غالب الأحيان الى ما يمكنني ان اسميه بلوحة سياسية وعرقية جميلة بل يؤدي الى فوارق وبالتالي الى مواجهة مستمرة بين الأفارقة.

لماذا ذلك ؟ لأننا أردنا ان نتحد جميعاً في اطار منظمة الوحدة الإفريقية دون ان نختاط لمسألة هامة وهي انه في وقتنا الحاضر نجد ان السياسة يتحكم فيها كل ما هو اقتصادي اجتماعي، كانت السياسة غداة استقلالنا تحتل الصدارة وكان لزاما علينا التفاوض للحصول على الإستقلال ثم اختيار اطار اداري ووضع اسس العدالة كما كان علينا اختيار منهاج للتعليم، إلا انه قد مرت والحمد لله هذه الفترة و لم يبق الطابع السياسي المحض المشكل رقم واحد وانما ترك مكانه للإهتمامات الإقتصادية والإجتماعية.

لقد اختار كل منا نظامه، فهنالك الليبراليون، وهناك الدول ذات الإقتصاد المسير، وهناك طائفة ثالثة تأخذ بهذا وذاك، الا انه ومع ذلك كله لا يمكن اتباع سياسة أو تحديد اتجاه في المنطقة اذا لم تكن بيننا سوى رابطة انتمائنا الى قارة واحدة، ان هذه الروابط لا تكفي، وستتساءلون هنا عن اي الإتجاهين سيترك مكانه للاخر، اقول لكم : ان ايا من الإتجاهين لا يجب ان يتخلى للآخر، لأن كلا منا قد قام باختياره، وان الاختيارات في الميدان الإقتصادي الإجتماعي لا يحق لنا تغييره كل ثلاث أو اربع سنوات.

ان الإختيارات من الخطورة بمكان، وتتبعها عواقب جد وخيمة، مما يستوجب مراعاة حد ادنى من الإستمرارية، هل حقيقة ان التعايش مستحيل بين انظمة اقتصادية اجتماعية مختلفة ؟ اليس من الممكن قبول فكرة ان تكون لنظام اقتصادي وتجاري تابع للدولة علاقات تفضيلية أو عادية مع دولة مجاورة او مع نفس منظمة تتبع نظاماً اجتماعياً مخالفاً ؟ لا أعتقد ان ذلك مستحيل، خاصة بالنسبة لدول فتية كدولنا.

أولا : لأنه يجب علينا كل مرة التفكير والتشريع في حدود امكانياتنا وفي اطار مطامحنا الافريقية.

ثانيا : اعتقد ان عددا من النماذج القانونية قد فرضت علينا في جامعات وكليات اجنبية ومن طرف كتاب ليسوا بأفارقة واساتذة اجانب رغم اننا ما زلنا نكن لهم كل التقدير والإحترام، لكن مع هذا كله فإن الروح التي تدفعنا لم تكن في بعض الأحيان روحاً افريقية، اعتقد ان عالم اليوم على ضوء عدد من القضايا في حاجة متزايدة إلى الحلول الوسطى التي تستوجب الحوار الذي يولد الإحترام المتبادل ، وهذا الاحترام يؤدي حتما إلى التسامح وبالنسبة لي فإن التسامح يعبر عن الحضارة .

واعتقد اذن انه اذا تمكنا من تكوين لجنة اقتصادية واجتماعية لتدرس الى اي حد يمكن لنا تقريب تشريعاتنا، لا أقول على الصعيد الهيكلي بل على الصعيد التأويلي، من الأكيد ان القانون هو القانون، لكن تأويله يمكن ان ينقسم الى شقين : تأويل محدد، مثلا عندما يتعلق الأمر بتشريع داخلي لأنه في هذه الحالة يمكننا ان نفرض على انفسنا من خلال سيادتنا قوانين ولا يمكننا فرضها على جيراننا وعلى الأجانب، وهناك تأويل محض يمكن بواسطته سد الثغرات ومحو الفوارق، وستقولون ان هذا عمل يتطلب ليونة كبيرة لكني متأكد انه في استطاعتنا اذا أردنا في تفكيرنا وامكاناتنا الخلاقة ايجاد الحزم والليونة الضروريتين.

وهناك نقطة اخرى أريد ان اثير انتباهكم اليها واعتقد ان اية قارة لا تعاني مثلما تعاني منها قارتنا الإفريقية،

اننا نتحدث كثيراً ونساهم جميعاً في مؤتمر قانون البحار، واعتقد انه حري بنا نحن الأفارقة ان نتحدث عن الحق في استعمال البحار لأنه من غير المعقول بل مما يبعث على الضيق ان يرى المرء دولا كبيرة وليست لديها امكانيات زراعية ولا صناعية وتعيش حاليا وسط القارة الإفريقية في ظروف صعبة وقاسية، تواجهها صعوبات في التموين وصعوبات في النقل. لأنها بعيدة عن البحر بآلاف الكيلومترات.

ولو كانت هذه الآلاف من الكيلومترات تتوفر على خطوط للسكك الحديدية لهان الأمر، ولكن المشكل ان ليس بها سكك حديدية ولا طرق معبدة، كما ان النقل الجوي اصبح باهظ التكاليف ولهذا احبذ ان نتحدث نحن الأفارقة عن الحق في استعمال البحر وافضل ان تهتم مخططات التنمية في افريقيا بمشكل اقامة الجسور ووسائل الإنفتاح على البحر بالنسبة للدول التي توجد في وسط القارة.

واني على يقين من ان وسائل النقل ستساعد من جهة على نقل الحضارة والتعاون الى افريقيا وان العلاقات ستتغير بين الدول المجاورة، ومن جهة اخرى يمكننا بهذه الطريقة ان نعطي الدليل على مساعدتنا للدول التي تهددها المجاعة باستمرار وليست هي الوحيدة، واتحدث عنها لكونها تقع بالقرب من المغرب.

ويتعين علينا ان نمد يد المساعدة للدول، كما نمد يد المساعدة للأشخاص، وإذا قدر لكم في اجتماعاتكم المقبلة ان تتخذوا قراراً ببناء شبكة لطرق المواصلات للتعاون في افريقيا فاني اعتقد ان اسماء الأشخاص الذين سيخلقون هذا التنظيم ستظل خالدة في سجل تاريخ افريقيا وفي سجل التنمية والحضارة والأخوة بين بني البشر.

ايها السادة

ان المغرب لشديد التأثر بالعبارات التي فاه بها رئيسكم في حقه عند افتتاح مؤتمركم هذا واختتامه، وباسم الشعب المغربي وباسم القيم التي يؤمن بها وباسم الإمكانيات التي يتوفر عليها وباسم منتخبي اليوم ومنتخبي الغد، يسرني ان أعبر لكم باسم كل من ذكرت عن اعترافنا واعجابنا بالأعمال التي انجزتموها خلال هذه الدورة.

ونريد ان نقول لكم ان ايماننا بالديمقراطية هو ايمان لا يتزعزع، هذه الديمقراطية سواء على الشكل الذي نفهمه نحن أو على الشكل الذي تفهمونه جميعا كل حسب طريقته، فايماننا بها راسخ ولا يستطيع اي شيء ان يغيرها او يشوه صفاءها.

فايماننا سيظل نقيا لأن جميع طبقات السكان من مختلف الأعمار والمهن تساهم في بناء الدولة وان هذه الدولة ستظل قادرة على تخطيط طموحاتها الخاصة وقادرة ايضا على الوفاء بالتزاماتها سواء تجاه مواطنيها او تجاه المجتمع الدولي.

أيها السادة

أهيب بكم ان تبلغوا رؤساء الدول التي تمثلونها لدى عودتكم تحياتي الأخوية وتقديري السامي، واتمنى لاتحاد البرلمانات الإفريقية النجاح الكامل في اشغاله والحيوية في افكاره والإستمرار للأفكار والآثار التي تمخضت عنها اشغاله، واتمنى له التوفيق في المهام الملقاة على عاتقه، وشكرا.

السبت 27 ربيع الأول 1399 — 24 يبراير 1979